

مراجعة كتاب

ما وراء نطاق اليد الخفية : تأسيس لعلم اقتصاد جديد

تأليف: كاوشيك باسو

مطبعة جامعة برينستون، برينستون (2011)

Beyond the Invisible Hand: Groundwork for a New Economics

Kaushik Basu

Princeton University Press

Princeton (2011)

مراجعة: علي عبدالقادر علي*

أولاً: مقدمة وخلفية

يقع هذا الكتاب في 280 صفحة بما في ذلك التقديم (7 صفحات مرقمة بالأعداد الرومانية الصغيرة ص 9-15)، والهوامش (ص 213-234)، والمرجع (ص 234-257)، والفهرس (ص 259 - 273)؛ واحتوى على عشرة فصول: "في مدح الاختلاف" (ص 1-16)؛ و "نظرية اليد الخفية" (ص 16-23)؛ و "حدود المذهب التقليدي" (ص 24-54)؛ و "الاقتصاد طبقاً للقانون" (ص 55-75)؛ و "الأسواق والاضطهاد" (ص 77-95)؛ و "التركيب الكيميائي للمجموعات" (ص 96 - 129)؛ و "التعاقد والإكراه والتدخل" (ص 130 - 156)؛ و "الفقر وعدم المساواة والعلولة" (ص 157 - 179)؛ و "العلولة وتراجع الديمقراطية" (ص 180-192)؛ و "ماذا يمكن عمله؟" (ص 193 - 212).

في تقديمه للكتاب، وبعد الإشادة بمقترح السوق التنافسي الحر كإنجاز فكري رائع، يلاحظ المؤلف أن "السوق الحرّ لا يوجد، و لا يتوقع أن يتواجد، في واقع الحال" في كل العالم؛ وأن تفشي سوء استغلال فكرة السوق الحرّ قد ترتب عليه أضرار بليغة في العالم خصوصاً فيما يتعلق بصياغة السياسات، والترويج للعلولة والتعامل مع اختلاف وجهات النظر. ويوضح المؤلف أن تأليف الكتاب قد جاء لإعطاء شكل فني للأصوات المعارضة للأفكار الاقتصادية المهيمنة في العالم دون أن تنقيد صياغة النص بالقيود المهنية للنظرية الاقتصادية (بمعنى الصياغة الرياضية

* وكيل المعهد العربي للتخطيط.

للنتائج)، كما يوضح أن الكتاب، في مجمله، هو عبارة عن نقد لعلم الاقتصاد المهيمن، ويروج لمنظور يهتم بالتحليل الموضوعي للمجتمع والاقتصاد. وفي هذا الصدد تحتل فكرة النظر للاقتصاد على أنه جزء لا يتجزأ من المجتمع وقواه السياسية، مكاناً محورياً. ويتطلب تبني مثل هذا المنظور الفكاهة من أسر المنهجية المتبعة التي تركز، في التحليل، على سلوك الأفراد الانانيين فقط، مما يتطلب بدوره، وفي الحد الأدنى، التعامل مع الأعراف المجتمعية والهويات المختلفة، وكيفية تأثيرها في الاقتصاد، وتأثيرها به.

ثانياً: أسطورة، أو خرافة، آدم سميث

في الفصل الأول يلاحظ المؤلف أن هنالك رأي شائع يتعامل مع النظام الاقتصادي السائد في العالم الآن، وهو نظام يعتمد على فكرة تعظيم المنافع للأفراد وسيادة آلية السوق في تخصيص الموارد، بمعنى النظام الرأسمالي، على أنه النظام الوحيد القابل للتطبيق. ويستند هذا الرأي الشائع على ما توصل إليه آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي طُبع عام 1776 من أن النظام الاقتصادي الذي نشأه في العالم لا يحتاج إلى تنسيق مركزي وأن من شأن سلوك كل فرد لتعظيم مصلحته الخاصة في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، دون اعتبار لمصالح الآخرين الذين يعيشون معه في المجتمع، أن يؤدي إلى تحقيق سعادة المجتمع ككل دون أن تكون هذه السعادة المجتمعية هدفاً في حد ذاتها مثل هذا السلوك الفردي الأناني. وهذا وقد أصبحت العبارة الشهيرة، التي ما فتأت الأدبيات المختلفة ترددها لمدى قرنين من الزمان تقريباً "أنه لسنا مدينين لكرم اللحام (الجزار)، أو صانع الجعة، أو الخباز، للحصول على غذائنا، وإنما من نظرة كل منهم لمصلحته الشخصية".

ولاحظ المؤلف أن فكرة أن آلية السوق تعمل كاليد الخفية، على عظمها، قد ظلت على مدى قرنين من الزمان كتخمين عظيم حتى أمكن برهانها بأحدث المنهجيات الرياضية في النصف الأول من القرن العشرين. خلال هذه الفترة الطويلة، ومثلها في ذلك مثل كل الأفكار العظيمة، تم استغلال الفكرة بواسطة العديد من الناس لخدمة أغراضهم الخاصة وتحوّلت على أيديهم إلى عقيدة جامدة أو ما سماها المؤلف "أسطورة أو خرافة، سميث". وأوضح المؤلف أن تسمية "الأسطورة" أو "الخرافة" لا تعني بما كتبه سميث وإنما تعني بما آلت إليه كتاباته من تفسير وترجمة على المستوى العام والشائع. وعندما تم توفير برهان نظري، تحت قيود فنية، لأطروحة "اليد الخفية" تعامل معظم الاقتصاديين المهنيين مع البرهان على أنه إثبات لمعتقداتهم، وحتى في يومنا هذا يساوي بعض هؤلاء بين الأطروحة التحليلية وبين المقترح القيمي القائل بأن يترك الأفراد أحراراً لتعظيم مصلحتهم دون تدخل أو قيود.

وبعد ينتقل المؤلف في الفصل الثاني إلى نقاش فني لما أسماه بنظرية اليد الخفية وهو نقاش تطلب استعراضاً لمفاهيم اقتصادية فنية كأمثلية باريتو وما يقابلها من فهم للكفاءة الاقتصادية، وكالاقتصاد التنافسي وحالة توازنه.

ودون الدخول في تفاصيل فنية، يمكن الإطلاع عليها في الكتب المدرسية لعلم الاقتصاد ، يكفي ملاحظة تعريف المؤلف لأمثلية باريتو : ”فيما بين مجموعة من الحالات المجتمعية، يمكن تعريف حالة منها بأنها مثلى من وجهة نظر باريتو إذا لم توجد حالة مجتمعية أخرى“ يتمتع فيها فرد واحد من الأفراد برفاهية أعلى ، بينما يتمتع بقية الأفراد بنفس مستوى الرفاهية. وفي النظرية الاقتصادية الحديثة ينظر إلى حالة أمثلية باريتو على أنها تصف كفاءة الاقتصاد . كذلك الحال دون الدخول في تفاصيل فنية يمكن تعريف الاقتصاد التنافسي بأنه ذلك النظام الاقتصادي الذي لا يستطيع في إطاره أن يؤثر فرد واحد، من خلال سلوكه الفردي ، على الأسعار السائدة في السوق ، بمعنى أن كل فرد أو متعامل في السوق يُعد صغير الوزن لمثل هذا التأثير . ويُعبر عن مثل هذا التعريف أن كل متعامل في مثل هذا الاقتصاد يسلك باعتبار أن الأسعار السائدة معطاة له . وفي إطار الاقتصاد التنافسي، فإن قائمة للأسعار ، سعر واحد لكل سلعة، يترتب عليها تساوي إجمالي الطلب على ، مع إجمالي العرض من ، كل سلعة تمثل حالة لتوازن الاقتصاد بمعنى أنه ليس هنالك ما يستدعي تغيير الأسعار انخفاضاً أو ارتفاعاً .

على أساس هذا الفهم تم صياغة نظرية اليد الخفية، وهي ما يقابل ”النظرية الأساسية الأولى في اقتصاديات الرفاه“، على النحو التالي : ”إذا كان لدينا اقتصاد تنافسي ، حيث يقوم كل الأفراد بالاختيار الحر حسب متطلبات مصالحهم الشخصية الراشدة ، وتحت بعض الشروط الفنية، فإن حالة التوازن التي سيحققها الاقتصاد ستكون مثلى كما في تعريف أمثلية باريتو“ .

وبعد ، يلاحظ المؤلف كيف أن هذه النظرية قد تم عدم فهمها وسوء استخدامها في عالم صياغة السياسات والانتقال بها من عالم النظرية إلى أرض الواقع من وجهة نظر التمسك بالمعتقدات وليس لأنها تمت لهذا الواقع بصلة .

وبعد استعراض أهم الانتقادات الفنية التي وُجّهت للنظرية ينتقل المؤلف في الفصل الثالث إلى نقاش القصور المتأصل في فهم وتفسير النظرية . فعلى سبيل المثال ، عادةً ما يلجأ المحافظون ، ومن لف لفهم من المبشرين بحرية الأسواق ، إلى تفسير أن نظرية اليد الخفية ينطوي عليها مقترح الحرية الفردية . مثل هذا الادعاء يمكن استنباطه من نظرية المستهلك الذي له مطلق الحرية في اختيار مجموعات السلع المتاحة فقط في حدود دخله الذي يحصل عليه . ولكن تمنع حالة أن تكون

اختيارات الأفراد معرفة على كل أنماط الاختيارات المتاحة للفرد بما في ذلك اختيارات السلع في حدود الدخل. في مثل هذه الحالة الموسعة للاختيارات التي يقوم بها الأفراد يمكن إعادة صياغة نظرية اليد الخفية كما يلي :

”إذا كان لدينا اقتصاد تنافسي، حيث حرية الأفراد في الاختيار بين كل بدائل الأفعال المتاحة لهم تقتصر على البدائل المتاحة لهم في مجال الاستهلاك كما يحدده دخلهم، وحسب قيود فنية كما في الصياغة الأولى للنظرية، فإن حالة التوازن التي يُحَقِّقها الاقتصاد ستكون مثلى حسب تعريف باريتو“.

تحت مثل هذه الصياغة تحمل النظرية تفسيراً نقيضاً لذلك الذي تم استنباطه من الصياغة الأولى إذ أنها تعني أهمية فرض القيود على الحرية الفردية لتقتصر فقط على مجال الاستهلاك من بين كل الأفعال التي يقوم بها الأفراد. وتعني مثل هذه الصياغة البديلة، والفهم المترتب عليها، أن الرأي المحوري السائد في علم الاقتصاد بأن السوق التنافسي الحر هو الخيار الأمثل الذي ينبغي التطلع إليه وتحقيقه في أرض الواقع يفتقر إلى السند النظري وذلك على عكس ما يُشاع في المجال العام.

على أساس هذا الفهم يوضح المؤلف أن الخطوة الأولى والأساسية في توسيع نطاق الاقتصاد كعلم اجتماعي هي الإدراك أن مجموعة خيارات الأفعال المتاحة للأفراد والمنشآت الإنتاجية تتسع لأكثر مما صوّره علم الاقتصاد السائد. بالإضافة إلى ذلك، هنالك حاجة لمراجعة الافتراضيات المتعلقة بتفضيلات الناس وكيفية تحديدها والتعبير عنها عن طريق بديهيات ربما تجد القبول العام وافترض أن هذه التفضيلات معطاة وأنها لا تتغير مع تغير الظروف.

من جانب آخر، يلاحظ المؤلف أن النموذج الاقتصادي النمطي يعمل في إطار استبعاد كل ما يتعلق بالأعراف المجتمعية والثقافة والمعتقدات الجماعية. وعلى الرغم من عدم إنكار وجود مثل هذه العوامل في الكتابات الاقتصادية إلا أنها تعامل كأن لم يكن لها تأثير أصيل في عمل الاقتصاد. ويحاجج المؤلف بأن الأعراف المجتمعية والثقافة، في كثير من الأحيان، تلعب أدواراً أهم من عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية المتعارف عليها في تحديد كفاءة عمل الاقتصادات وفي كيفية تحقيق النمو الاقتصادي السريع.

ويُناقش المؤلف قضية توائم الحوافز الفردية مع المصالح المجتمعية ويلاحظ أنه على عكس مقولات من يعتمدون على خرافة اليد الخفية وفي كثير من الحالات، تفشل آلية السوق من تحقيق

مثل هذه الموائمة. ويتطلب هذا الأمر الصياغة القصدية لكيفية مكافأة الأفراد ومعاقبتهم لمختلف أنماط السلوك لضمان مثل هذه الموائمة . هذا وقد تطورت أدبيات أنيقة في هذا المجال خصوصاً فيما يتعلق بأنظمة المناقصات واستراتيجيات التسعير وسلوك المنظمات .

هذا ويقدم المؤلف عدداً من الملاحظات حول ما سُمي ” بالمنهجية الفردانية“ المتبعة في الاقتصاد، وهي مذهب، أو قاعدة منهجية، في العلوم الاجتماعية تقول بأنه لا بد لأي تفسير مناسب لكل الظواهر الاجتماعية من الارتكاز إلى محفزات السلوك الفردي . و” المنهجية الفردانية“ تقع على النقيض من قاعدة ” المنهجية الكلية“ والتي تتطلب البدء من القوانين التي تحكم النظام ككل لاستنباط سلوك مكوناته الفردية . ويعتقد المؤلف أنه في مجال الاقتصاد هنالك حاجة للنظر إلى سلوك الأفراد المرتكز على احتياجات التفاعل الاقتصادي في المجتمع ومن ثمّ حاجة لافتراض أن للأفراد ”نزوعاً نحو الصالح العام“، خصوصاً فيما يتعلق بصالح الجماعات الاجتماعية وأن مثل هذا التوجه من شأنه أن يقرب نظريات علم الاقتصاد إلى الواقع المعاش .

ثالثاً : بديهيات بديلة

تتناول الفصول 4-7 قضايا نظرية حول كيف تؤدي مراجعة البديهيات التقليدية المستخدمة في علم الاقتصاد إلى نظرة مغايرة ، وإلى فهم أعمق ، لكيفية عمل الاقتصاد وإلى الدور الذي يلعبه التدخل الحكومي في مجال السياسات . بالإضافة إلى ذلك ، توضح هذه الفصول الأربعة الحاجة للنظرية الاقتصادية من الترحيح من إيمانها الذي لا يتطرق إليه الشك في ” خرافة اليد الخفية“ و” المنهجية الفردانية“. وتشتمل القضايا التي تناولتها هذه الفصول على دور القانون في الاقتصاد، وتأثير الأسواق في مختلف مظاهر التمييز في المجتمع، وما يترتب على الهويات الاجتماعية من تخصيص للموارد، وقضايا التعاقد. وفيما يلي إضاءات سريعة حول هذه القضايا:

القانون والاقتصاد : يلاحظ المؤلف أن القانون يمثل أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات في التأثير على السياسة الاقتصادية، أو بمعنى أعم التدخلات الحكومية المستندة على القانون . وتعني هذه الملاحظة أن الفهم الصحيح لدور القانون في الاقتصاد يُعدّ حرجاً في صياغة السياسات الملائمة وفي توجيه الاقتصاد ليحقق مختلف النجاحات . كذلك الحال فيما يتعلق بالفهم الصحيح للتفاعل بين القانون والتدخل الحكومي من خلال السياسات .

في قلب التخصص الفرعي ”القانون والاقتصاد“ يتمثل السؤال المحوري في كيف يؤثر القانون على النتائج الاقتصادية؟ وتتمثل الإجابة على السؤال في ملاحظة أن ”القانون“ ، مهما

كان موضوعه، يعدل العوائد التي يتوقعها الأفراد من مختلف النشاطات الاقتصادية، ومن ثم يؤثر على الاختيارات التي يُقبل عليها الأفراد، ومن ثم يؤثر على النتائج الاقتصادية التي تتحقق في الاقتصاد. هذا المنظور للقانون ودوره في الاقتصاد يُسمى "النظرية القانونية الصارمة". ويحاجج المؤلف أن هذا المنظور يُعاني من القصور في جانب مهم منه ويوضح ذلك من خلال أمثلة من نظرية المباريات ومفهوم توازن ناش المشهور في هذه النظرية. ويقترح المؤلف منظور "القانون كبؤرة للسلوك" بمعنى أن القانون يؤثر على سلوك الأفراد بإنتاجه لبؤر جديدة لمثل هذا السلوك من خلال تغييره للمعتقدات حول ما سيفعله الآخرون في المجتمع.

الأسواق والتمييز (التفرقة): في الفصل الخامس يلاحظ المؤلف أن هنالك مقولة يروج لها طليعة من الاقتصاديين المحافظين أن النظام الاقتصادي التنافسي الحر (الرأسمالية الطليقة) من شأنها الإقلال من التمييز في مختلف المجالات "بما في ذلك التفرقة العنصرية" وإن كان ذلك بالتدرج. ويشرح المؤلف كيف تبلورت هذه المقولة بالاستناد على نظرية الاقتصاد التنافسي، ويلاحظ تطور أدبيات متعمقة مغايرة في هذا المجال توصي بأهمية التدخل الحكومي في الأسواق للحد من ظاهرة التمييز، كما في أسواق العمل.

هذا ويطور المؤلف نموذج نظري ليوضح أن آلية السوق لا تتصف بالضرورة بخاصية تعويض العاملين حسب إنتاجيتهم (الأجر الأعلى لأولئك ذوي الإنتاجية الأعلى)، وأنه يمكن للسوق الحر تعويض الفرد حسب انتمائه العرقي أو الديني، بمعنى التعويض حسب الهوية دون اعتبار للعوامل المتعلقة بالإنتاجية. مثل هذا التمييز تحت سوق تنافسي حر يتطلب تدخلاً قسدياً بواسطة الحكومة أو بفعل جماعي، لتصحيح عدم الإنصاف المترتب على عمل آلية السوق.

الهويات الاجتماعية: بملاحظة أن الشعور بالهوية يمكن أن يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يقترح المؤلف في الفصل السادس خطوات ابتدائية لتطوير نماذج تحليلية تأخذ في الاعتبار انتماءات الأفراد إلى جماعات اجتماعية مكونة على أساس الهوية. ويقترح المؤلف في هذا الصدد افتراضين تأسيسيين: (أ) أن غريزة التعاون، أو الدافع للصالح العام، هي غريزة متأصلة عند بني الإنسان؛ و (ب) أن التعاون، أو العمل للصالح العام، ينمو ويتزعرع كلما تم تبادله (بمعنى المعاملة بالمثل) بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع.

وفيما يتعلق بالافتراض (أ) يوضح المؤلف الحاجة إلى التفرقة بين اختيارات الفرد ورفاهية الفرد، وهي تفرقة لا يتم استخدامها (بل يتم المساواة بين المفهومين) في علم الاقتصاد التقليدي تحت افتراض أنانية الأفراد (بمعنى عدم الإقرار بالشعور نحو الآخر). في ظل هذه

التفرقة بين المفهومين يمكن النظر إلى اختيارات الأفراد على أنها تستند على مصالحهم الشخصية بعد إدخال اعتبار مراعاتهم لمصالح الآخرين (على سبيل المثال ، شعور الإيثار). وفيما يختص بالإيثار يلاحظ المؤلف أن هذه الخاصية عادةً ما تُعدّ إيجابية ، خصوصاً في إطار ذوي القربى ، بمعنى تؤدي إلى زيادة الثروة وتعميق حسن النوايا ، إلا أنها يمكن أن تكون أداة فعالة للاضطهاد والاستغلال للجماعات الأخرى ، ومن ثمّ تغرز النزاع والشقاق والعنف في المجتمعات .

في إطار مثل هذه الافتراضات حول تفضيلات الأفراد وباستخدام نماذج مختلفة من نظرية المباريات (كنموذج معضلة السجين ذائع الصيت) ، يوضح المؤلف مضامين التوسع خارج الإطار التحليلي للاقتصاد النيوكلاسيكي فيما يتعلق بفهم الواقع المشاهد وصياغة التدخلات الملائمة بواسطة الدولة .

التعاقد والإكراه والتدخل : في الفصل السابع يلاحظ المؤلف أن من القواعد المقبولة عموماً في الاقتصاد أنه إذا اتفق طرفان بالغان وكاملتي الأهلية أو أكثر ودون إكراه على عقد ، أو إتمام صفقة تبادل ، ليس له تبعات سلبية على أطراف أخرى ليست طرفاً فيه ، فإنه ليس من شأن الدول التدخل لإيقاف أو إلغاء مثل هذا العقد . وتُسمى قاعدة التعاقد هذه ”مبدأ حرية التعاقد“ ، وهي قاعدة لها صلة وثيقة بفكرة ”مبدأ باريتو“ وبفكرة أن الأسواق الحرة تحقق أمثلية باريتو ومن ثم بخرافة ”اليد الخفية“ .

ويُذكر في هذا الصدد أن مبدأ باريتو يُستمد من فكرة أن أي تغيير في حالة رفاه المجتمع تُعدّ تحسناً إذا ترتب على هذا التغيير تحسن رفاه أحد الأفراد في المجتمع دون تدهور رفاه أي من الأفراد في المجتمع . في إطار هذا الفهم يُعرف مبدأ باريتو بطريقة قيمة بان تحسن رفاه المجتمع مرغوب من الناحية الاجتماعية ومن ثم فإنه لا ينبغي للدولة ، أو أي جهة الأخرى ، لإحباطه أو توقيفه .

هذا وقد قام المؤلف باعتماد مبدأ باريتو ليوضح أنه لا يتطابق مع ، ولا يعنى بالضرورة ، ”مبدأ حرية التعاقد“ . ويهدف مثل هذا التحليل إلى الوصول إلى قواعد تُمكن من إهمال ”مبدأ حرية التعاقد“ في الحالات التي يتناقض فيها هذا المبدأ مع ”مبدأ باريتو“ . وباستخدام نظرية المباريات يطور المؤلف نموذجاً نظرياً ليبرهن على ما أسماه ”قاعدة الأعداد الكثيرة“ والتي تزعم أنه توجد هنالك حالات اجتماعية يكون فيها أي فعل من مجموعة أفعال (كالتبادل التجاري وتوقيع العقود) مبرراً من الناحية الأخلاقية ، بينما يكون فيها مجموعة الأفعال تحت الدراسة غير مقبولة اجتماعياً . ويعني ذلك أنه يمكن التفرقة ، من الناحية الأخلاقية ، بين فعل واحد ومجموعة من الأفعال . في مثل هذه الحالات يمكن إهمال ”مبدأ حرية التعاقد“ .

بالإضافة إلى الحالات التي تنطبق عليها "قاعدة الأعداد الكثيرة" يمكن إهمال "مبدأ حرية التعاقد"، ومن ثم تبرير تدخل الدولة في الأسواق، عندما تنصف الاقتصادات بتعدد نقاط التوازن التنافسي. فحسب "خرافة اليد الخفية" كل واحدة من هذه النقاط تتميز بأمثلية باريتو مما يعني أن أي منها ليس بأفضل من الثاني محكوماً عليه بأمثلية باريتو. ففي مثل هذه الحالة يستحيل الاعتراض على تدخل يمنع إحدى نقاط التوازن من التحقق والانتقال إلى نقطة توازن أخرى. هذا ويطبق المؤلف هذه الحجة على حالات في سوق العمل (عمالة الأطفال، والعمل في المناطق الحرة).

رابعاً: الفقر وعدم المساواة

في الفصل الثامن يلاحظ المؤلف أن "كفاءة وعدالة اقتصاد السوق يتشابكان بطريقة معقدة بطبيعة نظام الحكم (بالمعنى السياسي) وبالمؤسسات المتوفرة في المجتمع للفعل الجماعي"، وأن عدم الاستيعاب المتعمق لكيفية "التشابك المعقد" هذه قد ترتب عليه إهمال القضايا الحيوية المتعلقة بالسياسات وذلك على جانبي الجدال الدائر بين المروجين للاعتقاد باليد الخفية ومعارضهم.

وبملاحظة أن الجدال الدائر في هذا الصدد يُعنى بقضايا قيمية (بمعنى ماذا ينبغي أن يكون عليه) الحال يصرح المؤلف بموقفه في شكل بديهية تقول بأنه يعتبر عدم المساواة والفقر كظواهر مقبولة (سيئة، غير جيدة، مكروهة)، وأن الفقر ينبغي أن يحظى بأولوية اهتمامنا بينما يمكننا تحمل قدر من عدم المساواة حتى تتمكن من التحكم في ظاهرة الفقر والإقلال منها.

ويلاحظ في هذا الصدد أن خرافة اليد الخفية تقول بأن الأفراد في سلوكهم لتعظيم مصالحهم الشخصية يمكن أن يخلقوا مجتمعاً كفوفاً يخدم مصالحهم الجماعية، تحت شروط فنية ومفاهيمية. ولكن بفهم طبيعة الشروط الفنية والمفاهيمية اتضح أنه لكي يتمكن المجتمع من تحقيق الكفاءة، والعدالة والإنصاف، لا بد من وجود أنظمة حكم ملائمة (جهاز الدولة) ومؤسسات وأعراف مجتمعية، بما في ذلك القوانين التي من شأنها تيسير عمل آلية السوق بطريقة فعالة. وفي غياب أنظمة الحكم، والقوانين والمؤسسات والأعراف المجتمعية أو أي أشكال أخرى للفعل الجماعي، يمكن لآلية السوق أن تقود المجتمع لفوضى عارمة تنفث في إطارها ظواهر عدم العدالة والفقر لمستويات غير مطابقة.

ويستعرض المؤلف بطريقة مشوقة بعض مظاهر عدم المساواة في عالم اليوم ليخلص، استناداً على البديهية التي صرح بها، على أن "كمية" عدم المساواة هذه غير مقبولة مثلها في ذلك مثل ظاهرة انتشار الفقر، ومن ثم يطرح عدد من الأسئلة حول ماذا يمكن فعله.

وتوطئة للإجابة على أسئلته يزعم المؤلف أن أحد أسباب الارتفاع في درجة عدم المساواة داخل، وفيما بين، الدول حول العالم يرتبط بتسارع عملية "العولمة الاقتصادية" خلال نصف القرن الماضي في ظل ثبات وعدم تغير الترتيبات المؤسسية والسياسية على مستوى العالم. ويعرض المؤلف، من الناحية التحليلية، عدداً من النتائج السلبية التي ترتبت على العولمة المتوحشة خصوصاً فيما يتعلق بتهميش الناس: اتجاهات أسعار السلع والخدمات نحو الارتفاع في الدول النامية، وتطورات أجور العمال غير المتعلمين وغير الماهرين في مقابل تلك للعمالة الماهرة، وظاهرة انتقال الصناعات التحويلية من الدول المتقدمة للدول النامية، وتقلص مجال صياغة السياسات بواسطة الحكومات الوطنية، وصعوبة عملية استنفار الإيرادات الحكومية المحلية. وتمثل هذه الآثار التهميشية للناس، خصوصاً في الدول النامية، مأزق في مجال صياغة السياسات يترتب على عدم التصدي لها مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي حول العالم وانفجار بوؤ للنزاع والحروب.

ويلاحظ المؤلف أنه على مستوى كل قطر على حدة هنالك مستوى من عدم المساواة يمكن احتمالها، بمعنى يمكن القبول به، في إطار السعي نحو الإقلال من الفقر كهدف محوري لصياغة السياسات. ويقترح في هذا الصدد اعتماد تطوير سياسة الإقلال من الفقر بالحكم على رفاه القطر على أساس متوسط دخل الفرد لشريحة أفقر عشرين في المائة من السكان عوضاً عن التركيز التقليدي على متوسط دخل الفرد في الاقتصاد ككل، وكما هو معروف يطلق على شريحة أفقر عشرين في المائة من السكان اسم "الخميس الأدنى" أو "الخميس الأفقر" وذلك حسب ترتيب السكان من الأفقر إلى الأغنى. وبعد الدفاع عن مزايا التركيز على دخل الخميس الأفقر يستعرض المؤلف نموذجاً مبسطاً عن كيفية تطبيق هذا المبدأ على مستوى الأقطار والعالم ككل، وبعد ذلك يقترح المؤلف سياستين لهما علاقة بالعولمة هما: (أ) فيما يتعلق بتأثير العولمة على العمال في مختلف أنحاء العالم: إعطاء العمال نصيب في الدخل الذي تحققه الشركات؛ و (ب) فيما يتعلق بتنسيق سياسات الإقلال من الفقر بين الدول وعلى مستوى العالم: إنشاء مؤسسة دولية للقيام بذلك.

خامساً: العولمة وتراجع الديمقراطية

في الفصل التاسع يلاحظ المؤلف أنه في حين تسارع معدل عولمة اقتصادات العالم، إلا أن معدل ديمقراطية حكم العالم قد كان بطيئاً للغاية وذلك على الرغم من ازدياد عدد الدول التي تبنت مبادئ الحكم الديمقراطي. فعلى مستوى العالم ليس هنالك حكومة يتم انتخابها على أساس الصوت الواحد للفرد الواحد (كما تتطلب أبسط مبادئ الحكم الديمقراطي). من جانب

آخر، بانتشار وتعمق العولمة تتقوى ظاهرة عدم التماثل في تأثير الدول القوية والغنية على الدول الأخرى وشعوبها، على الرغم من أن هذه الدول الأخرى وشعوبها، لم تشترك في اختيار حكام الدول القوية والغنية.

وبسبب العولمة هنالك العديد من الأدوات الاقتصادية التي تستخدم بواسطة الدول القوية والغنية للتأثير على أحوال، ورفاهية، الدول الأخرى ومن أهمها تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود (والتي ترتب عليها أزمات اقتصادية كما حدث في أمريكا اللاتينية عام 1982، و آسيا عام 1997)، والتجارة الخارجية، والديون. وغياب حكومة عالمية، دع عنك حكومة عالمية منتخبة ديموقراطياً، يعني أن الاقتصاد المعلوم لا يتوفر على مؤسسات وأدوات للتحكم في عدم المساواة على مستوى العالم.

وغياب الديمقراطية على مستوى العالم يعطل تفعيل بعض التغييرات المطلوبة لزيادة كفاءة عمل الاقتصاد الدولي مثال العملة الدولية الموحدة، التي تحمي القطاعات الإنتاجية المختلفة من التأثيرات السالبة للأزمات الاقتصادية القطاعية، ولكنها تتطلب إنشاء بنك مركزي عالمي، يكون مسئولاً أمام حكومة مركزية عالمية يتم انتخابها ديموقراطياً. وفي ظل غياب الديمقراطية على مستوى العالم المعلوم اقتصادياً ليس هنالك من سبيل سوى العمل على ديمقراطية المؤسسات الدولية الموجودة حالياً كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية.

سادساً: مقترحات حول ماذا ينبغي فعله

في الفصل الختامي للكتاب يلاحظ المؤلف أن كتابه قد قام بمحاولة لتفسير، وليس لتغيير، الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعالم الذي نعيش فيه، وأنه يختلف مع الرأي السائد في أوساط الاقتصاديين حول اعتقادهم بأن النظام الاقتصادي السائد (بمعنى النظام الرأسمالي) هو النظام الوحيد المتاح لاتباعه بواسطة الإنسانية. ويوضح المؤلف أن هنالك مؤشرات كافية تدل على إمكانية تطوير عالم أفضل وأكثر عدالة وأن هنالك شواهد وحجج نظرية تشجع على الاعتقاد بأن بني الإنسان قادرين على السلوك القسدي لتحقيق مصالح مجتمعية (حيث يقبلون على إتيان أفعال لسبب بسيط هو توقع إتيانهم بهذه الأفعال). وتدعم هذه التطورات الأمل في "مقدرتنا على خلق عالم يمكن أن يقوم فيه الأفراد بأداء أعمال يعلمون سلفاً أن عائدها سيكون من نصيب أولئك الأقل حظاً". وتحت مثل هذا الأمل فإن مقولة كارل ماركس الشهيرة "من كل حسب مقدرته كل حسب حاجته" لا ينبغي إهمالها كشعار سياسي أجوف.

ويقدم المؤلف أفكاراً ابتدائية حول المجالات التي يمكن أن تشهد تغييرات في اتجاه خلق عالم أفضل كالعمل على تعديلات جوهرية في أنظمة الميراث؛ والعمل على ابتداع ترتيبات ذكية فيما يتعلق بالتعاقدات طويلة المدى في عقود الإنتاج وتسجيل براءات الاختراع و ضمان إعطاء العمال نصيب في الأرباح الحالية والمستقبلية لا تهددها "حقوق الملكية" التي تم التعاقد عليها؛ والعمل على إنشاء مؤسسة دولية تعنى بقضايا الفقر وعدم المساواة.

سابعاً : ملاحظات ختامية

لعله من المناسب ملاحظة أن استعراضنا لبعض أهم محتويات هذا الكتاب لم يف بما يذكر به من أفكار عميقة سيكون لها أثر هام في تطور علم الاقتصاد. وعلى هذا الأساس نوصي المهتمين بقضايا صياغة السياسات الاقتصادية والتنموية، خصوصاً في الدول النامية، بالإطلاع على كل ما جاء في هذا الكتاب من أفكار ومقترحات نظرية، والاستمتاع باللغة الرفيعة التي كُتبت بها .

هذا وسيلحظ القارئ أن السؤال المحوري الذي تصدى له الكتاب يتعلق بمسألة تدخل الدولة، أو الفعل الجماعي، في شأن تخصيص الموارد بواسطة آلية السوق . وكما هو معروف فقد ظلت هذه المسألة تُشكّل هاجساً يقض مضاجع صنّاع القرار في الدول النامية منذ أربعينات وخمسينات القرن الماضي، بدأت تترك نفس الأثر بالنسبة لصنّاع القرار في الدول الصناعية المتقدمة منذ انفجار الأزمة المالية الدولية في عام 2008.

وفي دعوته لإرساء دعائم لعلم اقتصاد جديد طالب المؤلف بإعادة النظر، والتفكير، في الافتراضات الأساسية، والبيدهيات والمسلمات التي تتعلق بالسلوك الاقتصادي للأفراد في إطار المجتمعات؛ وإعادة النظر في المنهجية المهيمنة لتحليل الظواهر الاقتصادية، وفي النظام الاقتصادي العالمي السائد. وبالطبع، هذه قضايا سوف تأخذ وقتاً طويلاً للتصدي لها من الناحية النظرية.

هذا وسوف يلاحظ القارئ المدقق أن المؤلف، وحسب تخصصه الدقيق، قد أعلى من شأن نظرية المباريات في التصدي لمختلف القضايا الاقتصادية النظرية وذلك حسبما يتضح من القراءة المتأنية للفصول 4-7 من الكتاب. وكما هو معروف تعتمد هذه النظرية على تأثير الفاعلين الاقتصاديين بأفعال بعضهم البعض وهو افتراض يُعدّ أكثر واقعية من افتراض الأنانية في السلوك. ويوضح الكتاب في كثير من فصوله أن تأثير الفاعلين الاقتصاديين ببعضهم البعض يترتب عليه تعدد نقاط التوازن في الاقتصاد مما يُبرّر تدخل الدولة لنقل الاقتصاد من نقطة توازن إلى أخرى.

كذلك سوف يُلاحظ القارئ الحريص أن المؤلف، على الرغم من تطلعاته النظرية، ينطلق من الهم العام المتعلق باعتبار أن درجة عدم المساواة المشاهدة حول العالم ليست مقبولة من الناحية الأخلاقية وأن النظام الاقتصادي الدولي الذي يتمحور حول الرأسمالية الطليقة لا يُمثّل أحسن الأنظمة الاقتصادية التي ينبغي الاحتفاء بها وأنه يمكن ابتداع نظام جديد يكون مقبولاً من وجهة نظر الإنصاف والعدالة.

وأخيراً يجدر بنا تعريف القارئ بمؤلف الكتاب حتى يتمكن من مطالعة مساهماته الأخرى إذا رغب في ذلك:

يعمل بروفيسور باسو حالياً كالمستشار الرئيسي للحكومة الهندية بإعارة من جامعة كورنيل التي يعمل بها كأستاذ كرسي في الدراسات العالمية بشعبة الاقتصاد. حاز بروفيسور باسو على شهادتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من مدرسة لندن للاقتصاد وعلى شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دلهي. منذ منتصف سبعينات القرن الماضي نُشرت له ما يفوق المائة وأربعين ورقة في مختلف المجالات العالمية ذائعة الصيت، ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي صدر له 12 كتاب من تأليفه و 10 كُتب محررة (بعضها مشترك التحرير مع آخرين).